

اتحاد الشغل يزيج الغموض حول مصير الحوار الوطني في تونس

نورالدين الطوبوي: قيس سعيد لم يتخل عن مبادرة الاتحاد وسيشرف على الحوار



الكرة في ملعب الرئيس

بدد الاتحاد العام التونسي للشغل للمخاوف بشأن تخلي الرئيس قيس سعيد عن مبادرة الحوار الوطني التي طرحها لإنقاذ البلاد من الأزمات التي ترزح تحت وطأتها منذ سنوات، بسبب دخوله في معركة الصلاحيات مع الحكومة والبرلمان. وخلافا للاستنتاجات السابقة أكد نورالدين الطوبوي التزام سعيد بالمبادرة وإشرافه على الحوار في أقرب الآجال.

تونس - أزاح الاتحاد العام التونسي للشغل الغموض بشأن مبادرة الحوار الوطني للإنقاذ بعد استمرار الصمت الرئاسي بشأنه، والذي رجحه متابعون بتخلي الرئيس قيس سعيد عن المبادرة بشكل نهائي، أو دخوله في مفاوضات مع الاتحاد بقبوله المشروط لدعم المبادرة مقابل استقالة رئيس الوزراء هشام المشيشي، الذي اصطف مع حزامه السياسي ضد.

وأكد الأمين العام لاتحاد الشغل نورالدين الطوبوي مساء الجمعة، أن الرئيس سعيد لم يتخل عن مبادرة الاتحاد، المركزية النقابية ذات النفوذ الواسع في البلاد "خلافا لما راج في الأونة الأخيرة"، مبرزا أن "مبادرة الاتحاد هي ذاتها مبادرة الرئيس سعيد للحوار مع تحسين بعض النقاط فيها وتشريك الشباب".

وشدد الطوبوي على أن "الاتحاد لا يبحث عن الحوار لمجرد الحوار"، معتبرا أن "مبادرة الحوار التي يطرحها تشمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي"، مشيرا إلى أن "كل طرف سياسي يريد حصر المبادرة في الزاوية التي يريد". وأشار إلى أن "العبرة في التحضير الجيد لإنجاح هذا الحوار الوطني لأن البلاد في أمس الحاجة إليه"، قائلا "هناك مصلحة مشتركة وهي مصلحة الوطن، وقد شرعت في تدليل بعض الصعوبات وسأسعى إلى تذليلها مع بقية الأطراف". وكان سعيد قد أعلن الأربعاء خلال لقاء مع نزار يعيش وزير المالية السابق استعداداه للإشراف على تنظيم حوار وطني بمشاركة واسعة من الشباب عبر وسائل الاتصال الحديثة، بما يمكن من بلورة مقترحات ومطالب تنطلق من المستوى المحلي نحو الوطني تتم صياغتها لاحقا من قبل مختصين في كافة المجالات على المستويين الجهوي والوطني للتوصل إلى مخرجات متناغمة ومتناسقة.

وبعد منحه الضوء الأخضر في نهاية ديسمبر الماضي، للبدء في ترتيبات

مبادرة الحوار تشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فيما يريد كل طرف حصرها في الزاوية التي يريد

وأوضح الطوبوي في حوار لبرنامج "تونس باريس" على القناة الوطنية التونسية الأولى وقناة "فرانس 24"، بأن "قيس سعيد أكد له خلال اجتماع مغلق جمعها الجمعة التزامه بالمبادرة والإشراف على الحوار الوطني، مع تشريك الشباب سواء مباشرة أو عن طريق المنظمات الوطنية والطف السياسي أو عن طريق تكنولوجيات الاتصال".

ووصف التوافق مع الرئاسة حول جميع الجزئيات بالخطوة الإيجابية، وهو ما يعكس برأيه عزم الرئيس سعيد تبني مبادرة الاتحاد رغم التأخير، وخلافا لتصريحات بعض الأحزاب على

حزب الرئيس يحذر الحريري من تهمة عون

بيروت - حذر التيار الوطني الحر

أكبر كتلة مسيحية في لبنان رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري السبت من تهمة عون وحمل نيابية أخرى في المفاوضات المتعلقة بتشكيل الحكومة.

ويبور خلاف منذ أشهر بين الحريري وعون حول تشكيل الحكومة، مما يبذل الأعمال في تغيير مسار الانهيار المالي المتفاقم في لبنان.

ويصر فريق الرئيس عون وصهره على تشكيل حكومة تضم سياسيين وتتضمن ما يسمى بالثلث المعطل، وذلك كي يكون في استطاعتها إجبار الحكومة على الاستقالة ساعة يريدها ذلك.

ويقول الحريري إن التيار الوطني الحر يحاول إلقاء من يشغل مقاعد مجلس الوزراء حتى يكون له حق النقض (الفيتو) على القرارات.

واتهم التيار الذي يرأسه جبران باسيل، وهو أيضا صهر عون، الحريري بمحاولة حشد غالبية من أنصاره.

وجاء في بيان للتيار الوطني الحر أن المجلس السياسي للحزب يحذر من "خطورة المنحى الإقصائي الذي ينتهجه الرئيس المكلف في تعامله مع رئيس الجمهورية ومسح الكتل البرلمانية المعنية".

ورد تيار المستقبل بزعامة الحريري بانتقاد باسيل، وقال في بيان إنه لا يفهم حقيقة أن باسيل يعتبر أن القرار السياسي للرئيس وكأنه "خاتم في إصبعه"، مستخدما هذا التعبير للإشارة إلى أنه يريد السيطرة على صنع القرار السياسي في القصر الرئاسي.

وأعتبر تيار المستقبل أن أولويته ما زالت تشكيل حكومة من اختصاصيين لا ينتهجون إلى أحزاب لوقف الانهيار المالي. وجرى ترشيح الحريري السياسي السني المخضرم في أكتوبر الماضي لتشكيل حكومة بعد استقالة حكومة حسان دياب في أعقاب انفجار مرفأ بيروت الذي أسفر عن مقتل 200 شخص وألحق أضرارا بأجزاء كبيرة من المدينة. وألت اجتماعات الحريري وعون الثمانية عشر إلى الفشل، حيث يتمسك عون بشروطه متجاهلا الأوضاع الاقتصادية التي تقود لبنان نحو الإفلاس، والتحديات الدولية التي تشدد على ضرورة التسريع بتشكيل الحكومة.

ويبر لبنان بأزمة مالية عميقة تشكل أكبر تهديد لاستقراره منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين عامي 1975 و1990. وهناك حاجة إلى حكومة جديدة لتفكيك الجديدي من شأنها أن تفتح الطريق أمام الحصول على مساعدات خارجية.

ورغم تعدد المبادرات لإطلاق الحوار، تراهن الأوساط السياسية على مبادرة الاتحاد لدوره الوازن في المشهد التونسي، وسبق أن نجح في لعب دور الوسيط، وساهم في تقرب وجهات النظر بين الأحزاب وتخفيف حالة الاحتقان في أزمات سابقة.

ويعتقد متابعون أن كافة الأطراف السياسية ستكون مرغمة على اتباع المسار الذي يختار اتحاد الشغل والرئاسة انتهاجه، خاصة وأنه سبق للاتحاد أن لعب أدوار بارزة في سياق تهدئة اجتماعية أو الحوار الوطني الذي رعاه عام 2013، ما يجعله مؤهلا أكثر من غيره للتوسط ورعاية حوار جديد يخفف من حدة التوترات بين مكونات المشهد السياسي.

وكان اتحاد الشغل قد لعب دورا محوريا بمعية عدد آخر من المنظمات الوطنية، في الحوار الوطني لعام 2013، والذي جنب البلاد صراعا حادا بين الفروقات السياسية عبر وضع حكومة مستقلة وهي حكومة مهدي جمعة التي مهدت لإجراء انتخابات 2014.

عمق هوة الخلاف بين رئيس الدولة من جهة ورئيسي الحكومة والبرلمان من جهة أخرى.

وسبق أن أعلن الأمين العام لاتحاد الشغل في ديسمبر الماضي، عن مبادرة لإطلاق حوار سياسي واجتماعي واقتصادي شامل، قدمها لرئيس الجمهورية، من أهم بنودها إرساء "هيئة كحماة" تقودها شخصيات وطنية مستقلة للخروج من الأزمة.

ولزم بعدها الرئيس سعيد الصمت لأشهر، ليعبر بعد ذلك عن قبوله "المشروط" لرعاية مبادرة اتحاد الشغل باستقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي المسنود بحزام قوي تقوده حركة النهضة الإسلامية، وفقا لما أورده الطوبوي في وقت سابق.

ويؤكد المتابعون أن نجاح الحوار يبقى رهين إرادة سياسية لإحداث التغيير المنشود، خاصة في ظل الإخفاقات على المستوى الاقتصادي والسياسي، حيث وصلت الأمور إلى الانسداد منذ فترة ما أعاد إلى الواجهة المطالبات بإعادة النظر في نظام الحكم.

الحوار الوطني في مسعى لإيجاد حلول للأزمة التي تواجهها البلاد، دعا سعيد إلى مشاركة الشباب في إشغال الحوار الذي ستشارك فيه بموازاة ذلك أحزاب ومنظمات من كل مناطق البلاد بهدف "تصحيح مسار الثورة التي انحرقت عن أهدافها بعد عقد من اندلاعا".

ويصرى المتابعون أن سعيد يحاول استثمار مبادرة الحوار لتوجيه رسائل إلى فئة الشباب التي ساهمت في صعوده إلى سدة الحكم في انتخابات 2019 بأنه لن يتخل عن عودته السابقة في حقهم، وذلك بضمان تشريكهم في الشأن العام.

ويعول كثيرون على مبادرة اتحاد الشغل كحل أخير للتهدئة والوساطة بين الفرقاء السياسيين في ظل احتدام الخلاف بين الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، رئاسة البرلمان).

وتشهد تونس أزمة سياسية غير مسبوقة بعد شهرين على تصديق البرلمان بأغلبية مطلقة على تعديل وزاري رفضه الرئيس سعيد، وهو ما

أحزاب مغربية تنقل معركة القاسم الانتخابي إلى المحكمة الدستورية

العدالة والتنمية يراهن على المحكمة لإسقاط التعديلات

وتساءل محمد أستاذ القانون العام بجامعة محمد الخامس بالرباط عباس السوردي خلال مداخلة في ندوة نظرت لموضوع المنظومة الانتخابية في المغرب، قائلا "كيف يمكن لأحزاب سياسية أن توظف المواطنين بينما هي تعيش أزمات داخلية"، مضيفا أن "نمط الاقتراع الجديد لا يقضي أي حزب".

وأكد المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة المعارض، أن "القاسم الانتخابي يبقى مجرد جزئية تقنية صغيرة في منظومة قوانين متعددة تعكس التطور الديمقراطي الذي يتميز به المغرب داخل المنطقة، كمنحصة لعودة من النضال الديمقراطي ومن الإبداع الفكري والسياسي والقانوني".

وأوضح الشراوقي أن "المذكرة التي تقدمت بها أحزاب المعارضة للمحكمة الدستورية، للدفاع عن القاسم الانتخابي على أساس المسجلين، جاءت لتعبر بلغة قانونية محترفة بسنتهي النقاش القانوني والتقني، وستكشف عن مدى قدرة الأحزاب على إغراء المواطن للذهاب إلى صناديق الاقتراع".

وفي السه من مارس الجاري، أقر مجلس النواب (الغرفة الأولى بالبرلمان) مشروع القانون التنظيمي للمجلس، نص على تعديل طريقة حساب "القاسم الانتخابي" الذي يتم على أساسه توزيع المقاعد البرلمانية وبالمجلس البلدية بعد الاقتراع.

اتباعه، أو قواعد للعدالة الانتخابية تؤخذ بعين الاعتبار.

ودافع الأمين العام لحزب الاستقلال المعارض نزار بركة في تصريحات صحافية، بأن القاسم الانتخابي على أساس المسجلين في اللوائح الانتخابية "سيضمن تحقيق أغلبية مقاربية ولن يؤثر على ترتيب الأحزاب بالمقارنة مع القاسم الانتخابي على أساس الأصوات المعبر عنها".



سعد الدين العثماني

تعديل القاسم الانتخابي سنتدى له بالوسائل القانونية

من جهته أكد الأمين العام لحزب العدالة والتنمية سعد الدين العثماني، على أن التعديلات التي جاءت ضد المنطق الديمقراطي لها تفسير واحد وهو أنها تستهدف حفظ حيزه العدالة والتنمية في الانتخابات المقبلة.

وشدد العثماني على أن حزبه سيواصل بجميع الوسائل الدستورية والقانونية والسياسية التصدي لتعديل القاسم الانتخابي كما سيواصل التعبئة من أجل ذلك.

وعكس ما ذهب إليه العدالة والتنمية، اعتبر خبراء قانون أن القاسم الانتخابي في صيغته الجديدة سيؤدي إلى بناء تحالفات حزبية قوية وأغلبية مريحة.

وينص الفصل 85 من الدستور المغربي على أنه "لا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ القوانين التنظيمية، إلا بعد أن تصرح المحكمة الدستورية بمطابقتها للدستور".

وفي وقت عارض فيه العدالة والتنمية القانون أيدته أحزاب من خارج الائتلاف الحكومي مثل الأصالة والمعاصرة والاستقلال والتقدم والاشتراكية، إلى جانب أحزاب أخرى من داخل الأغلبية الحكومية، مثل التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري والاتحاد الاشتراكي.

ووجهت مجموعة من الأحزاب المعارضة مذكرة مشتركة إلى المحكمة الدستورية للدفاع عن دستورية التعديلات التي أدخلها البرلمان على القوانين الانتخابية، ضمنها اعتماد القاسم الانتخابي على أساس المسجلين في اللوائح الانتخابية وليس على أساس المصوتين.

واعتبرت المذكرة التي تقدم بها كل من الأصالة والمعاصرة والاستقلال والتقدم والاشتراكية أن القاسم الانتخابي الجديد لا يتعارض مع أي من الاختيارات الدستورية الكبرى، ولا يعارض أي مبدأ من المبادئ التي تحكم بناء المؤسسات التمثيلية وحسن سيرها، مشيرة إلى أن الدستور لا يتضمن أي قاعدة مؤسسة أو مُصلحة بموضوع النظام الانتخابي، بحيث إنه لم يُحدد نمطا معينا للاقتراع يُرجى

والتنمية، للمحكمة الدستورية بشأن القاسم المشترك، فارة شكلا ومضمونا وتحاول جلب تعاطف القاضي الدستوري بدفوعات لا ترقى إلى المستوى المطلوب من حزب يقود الحكومة منذ عقد وهو خال من خبراء في المادة الدستورية".

واعتبر الشراوقي أن الإجراءات الانتخابية هي اختصاص محفوظ للمشروع ما لم يتم تنظيمها بمقتضيات دستورية صريحة، فهي إجراء تشريعي لا دخل للقاضي الدستوري في تقديره، إلا من زاوية مدى مسه بالمبادئ والنوابت والمقاصد الدستورية.

تؤكد أحزاب المعارضة أن تعديل طريقة حساب القاسم الانتخابي "ينطلق من غايات تروم توسيع دائرة المشاركة السياسية، وتحسيس الناخبين المسجلين في اللوائح الانتخابية بأهمية مشاركتهم"، وأن "طريقة حساب القاسم الانتخابي في الانتخابات السابقة على أساس المصوتين، أدى عمليا، إلى إبعاد توجهات سياسية من التمثيل النيابي، وأضعف البعض منها".

وأشار الأستاذ الجامعي عمر الشراوقي في حديثه لـ"العرب"، إلى أن "مذكرة الملاحظات التي رفعها العدالة



صراع انتخابي قبل أوانه

محمد ماموني العلوي

الرباط - نقلت أحزاب مغربية معركة

القاسم الانتخابي المغيرة للجدل إلى المحكمة الدستورية، حيث من المرتقب أن تحسم المحكمة خلال أيام في مدى دستورية قانون القاسم الانتخابي لانتخاب أعضاء مجلس النواب على أساس المسجلين، والذي أيدته غالبية الأحزاب فيما رفضه بشدة حزب العدالة والتنمية الحاكم.

وأكد رئيس فريق العدالة والتنمية في مجلس النواب مصطفى إبراهيمي في تصريحات صحافية، أن "احتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين"، يخالف "المقتضيات الدستورية، التي تنص على أن التصويت هو الذي يعبر عن إرادة الأمة، وأن الأمة تختار ممثلها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنظم".

كذلك اعتبر المتحدث ذاته أن اعتماد القاسم الانتخابي على أساس المسجلين، وفق الصيغة التي تقدمت بها كتل الأغلبية والمعارضة، باستثناء فريق العدالة والتنمية، "سيحول العملية الانتخابية إلى توزيع للمقاعد بين الأحزاب المشاركة بالتساوي، ومن دون منافسة للمشهد السياسي، والمؤسساتي".

وفيما يراهن العدالة والتنمية على المحكمة الدستورية لإسقاط تعديل القاسم الانتخابي على أساس المسجلين،